

اللجنة الأولى
الجلسة ٤٠
المعقودة يوم الخميس
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر حرفي للجلسة الأربعين

(بولندا)

السيد مروزفيتش

الرئيس :

المحتويات

- المناقشة العامة والنظر والبت في مشاريع القرارات في إطار بندي جدول الأعمال المتعلقين بالأمن الدولي (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.40
4 December 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61815 ٥٣٣٠١ (٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥ .

البندان ٦٧ و ٦٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة والنظر والبت في مشاريع القرارات في إطار بندي جدول الأعمال
المتعلقين بالامن الدولي (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نبدأ اليوم المرحلة التالية من عملنا المكرس للنظر في المسائل المتعلقة بالامن الدولي . يتضمن جدول أعمال هذا العام بندين يتعلقان بذلك الموضوع ، أولهما معنون "تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط" (البند ٦٧ من جدول الأعمال) ، وثانيهما معنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي" (البند ٦٨ من جدول الأعمال) .

ولئن كان البند الثاني يعالج مسائل محددة ، فإن نطاقه يتسع للنظر في مجموعة عريضة من المسائل الامنية التي يواجهها المجتمع الدولي ، والواقع أنه قد تمت الاستفادة من هذه الإمكانيات ، طوال عدة سنوات ، للتعبير عن شواغل أمنية معينة أو لتبادل الأفكار بشأن عدد كبير من الجوانب المتعلقة بالامن العالمي والإقليمي .

وغني عن القول ، إن هذا البند بالذات كان يصدر بشأنه في معظم الأحيان أكبر عدد من الوثائق . ودونما مبالغة ، فإن كل حدث هام في العلاقات الدولية قد سجل في وثيقة صدرت في إطار هذا البند وحملت في كثير من الأحيان رمز وثائق مجلس الأمن . ورغم ذلك ، فإن مناقشات اللجنة كانت لأسباب كثيرة متواضعة لحد ما وذات طابع عام في المعتاد ، فلم يكن الوقت مناسباً لتطبيق نهج جاد في تناول مسائل الأمن الدولي .

بيد أن المناخ السياسي قد تغير تغيراً جذرياً منذ ذلك الحين ، بعد التغيرات الديمقراطية في شرق أوروبا ووسطها . وانتهت الحرب الباردة ولم يعد العالم مقسماً إلى كتل عسكرية وقد دعم نزاع الخليج الأمم المتحدة وعزز من فاعليتها فيما يتصل بميانة السلم والأمن الدوليين وينبغي عدم إضاعة هذه الفرصة المتاحة .

توضح مداولات الدورة الحالية للجمعية العامة أن المجتمع الدولي قد انتهج بالفعل نهجاً أكثر ابتكاراً وأكثر واقعية في هذا الشأن . وتم توسيع نطاق الأمن الدولي بما يتجاوز ، وبكثير ، البعد العسكري التقليدي . وقد حظيت بالأولوية اللازمة الأبعاد الأخرى المترابطة مثل الأبعاد السياسية والاقتصادية والبيئية وكذلك الأبعاد الاجتماعية والإنسانية . وإن الاهتمام المتزايد باستحداث تدابير بناء الثقة والأمن اللازمين في مختلف الأقاليم يدفع بالعالم تدريجياً صوب المزيد من الوضوح والانفتاح ، بما يقلل من الريبة المتبادلة بين البلدان ويحقق فهماً أكثر صحة للطرف الآخر .

وقد تم الاعتراف بشكل عام بأن الأمم المتحدة يجب أن تدعم فاعليتها بتنفيذ مسؤوليتها الأساسية ، ألا وهي ميانة السلم والأمن الدوليين . ويسود اقتناع أيضاً بأنه ينبغي إنشاء أجهزة تسمح للأمم المتحدة ، وللمجلس الأمن التابع لها ، بمنع العدوان وتشبيطه ، والسيطرة بفاعلية على تكديس الأسلحة ، ومواجهة المشاكل الإنسانية والبيئية التي نشأت عن النزاعات المسلحة .

وخلال مناقشات الجمعية العامة ، طُرح عدد كبير من المقترحات فيما يتعلق بالمفهوم الجديد للأمن الدولي ، وسبل ووسائل تقوية الأمم المتحدة وزيادة فاعليتها ،

وتنمية قدرتها على مواجهة التحديات الناشئة . وأعتقد أن هذه اللجنة تتمتع بالإمكانات الضرورية للنظر في كل المقترحات بروح التعاون وباستعداد على الاستفادة المثلى منها بما يخدم مصلحة المجتمع الدولي ومصلحة منظمنا .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد

الاستماع إلى ملاحظتكم ، سيدي الرئيس ، أود أن أستهل هذا البيان بالقول إن وفدي يشارككم الشواغل التي أشرت إليها وآراءكم بشأن الحاجة إلى نهج خلاقة وواقعية في تناول قضايا تعزيز الأمن الدولي ودعم قدرة منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال . ونشاطكم أيضا رأيكم بشأن إمكانات اللجنة الأولى لتناول هذا الموضوع . ونرى أنه ينبغي أن تترجم هذه الإمكانيات إلى حقيقة واقعة وعملية من خلال دعم جميع الوفود ومشاركتها في مناقشة هذا البند .

ولقد شددت ، في بيان سابق أمام اللجنة ، على الترابط الاساسي بين الديمقراطية والتنمية ونزع السلاح في إدامة الهيكل الجديد للسلام الذي من المتوقع أن يتشكل في فترة ما بعد الحرب الباردة وأود اليوم أن أخطو بملاحظاتتي خطوة أخرى إلى الامام فأتناول العلاقة الاساسية بين السلم والأمن .

مما يسلم به على نطاق واسع اليوم أن السلم ليس مجرد حالة تتسم بعدم وجود الحرب . إنه عملية واسعة النطاق تتسم بالدينامية تزرع الوثام بين الدول من خلال تعزيز الثقة المتبادلة والفهم والإدراك المشترك للإنصاف في العلاقات الدولية . وبالمثل ، ينبغي ألا يكون الأمن مجرد تحقيق الاستقرار بالوسائل العسكرية ، وإنما أيضا ترسيخ التخفيف من حدة التوترات من خلال المصلحة المشتركة في صيانة نظام عالمي عادل . وإذ نبحث عن معالج ذات صلة نسترشد بها في مرحلة جديدة من التاريخ ، علينا أن نتبنى فهما متجددا للأمن الجماعي ، يقوم لا على الجبروت المنفرد للدول ، بل على الحق الجماعي للمجتمع الدولي .

وإذ نحيي اليوم تنشيط النهج المتعدد الاطراف والعودة إلى النقاوة الاصيلية للميثاق ، ينبغي أن نضع نصب أعيننا ، أولا وقبل كل شيء ، مقاصد الأمم المتحدة

ومبادئها الواردة في المادة الأولى . إن حفظ السلم والأمن الدولي من خلال التدابير المشتركة ، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها ، والتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ، وكذلك تعزيز احترام حقوق الإنسان ، تشكل مجتمعة الجوهر ذاته لولاية منظمنا .

إن المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ، والوفاء بكل أمانة بالالتزامات المفروضة بموجب الميثاق ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للنيل من السلامة الإقليمية لإحدى الدول أو استقلالها السياسي ، وعدم تدخل منظمة الأمم المتحدة في الأمور التي تخضع أساساً للولاية القضائية الداخلية للدول - تمثل المبادئ الأساسية التي ينبغي احترامها بموجب الميثاق .

إن توطيد السلم والأمن الدوليين يقتضي تعزيز الأمم المتحدة في مجموعها وتعزيز احترام الميثاق إن واطعي الميثاق ، اعترافاً منهم بالحاجة إلى الجهود الجماعية لصيانة السلم والأمن الدوليين ، سعوا إلى دعم التكافل فيما بين الدول الأعضاء القائم على التنسيق بين الأقران وليس على خضوع الأغلبية للأقلية .

وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من تكليف الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بمسؤوليات محددة ، فلا توجد أية نوايا لاقامة تسلسل هرمي للتمييز فيما بينها ، بل بالأحرى اقامة نظام للتكامل فيما بينها جميعا . وسيكون أداؤها الوظيفي السليم بأسلوب منسق ومتسق هو أفضل ضمان لتحقيق فعاليتها في صون السلم والامن الدوليين .

وثمة حاجة ماسة في هذا الصدد إلى تعزيز البارامترات المناسبة لكي تسترشد بها تلك الأجهزة في تأدية وظائفها على نحو سليم حتى يعم الشعور بمشروعيتها على أوسع نطاق بين الاعضاء . ويمكن أن تتألف هذه البارامترات من جملة أمور منها ما يلي : المساواة الصريحة أمام أعضاء الأمم المتحدة ككل ؛ وديمقراطية التدابير ووضوحها ؛ ومبدأ اللانقصائية في مراعاة القرارات وإنفاذها ؛ وقابلية أساليب العمل للتنبؤ ؛ والانصاف والنزاهة في مواقف المنظمة حيال جميع القضايا .

ولا ريب في أن هناك بنودا جديدة وملحة مدرجة على جدول أعمال المنظمة تتعلق بالسلم والامن الدوليين . ولكنني أجد لزاما عليّ أن أنبه الاعضاء إلى أنه ليست كل البنود الجديدة عاجلة ، وليست كل البنود العاجلة جديدة . فقد خفت حدة المجابهة الاستراتيجية بين الدولتين العظميين ، وبدأ سباق التسلح ينحوي إلى الاتجاه العكسي الذي نرحب به . ومع ذلك ، ظهرت شواغل جديدة تتعلق بانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وما زال العديد من بؤر التوتر الاقليمي قائما ، لا سيما في الشرق الأوسط ، ويبدو أن العداوات القديمة والمتجددة بجذورها التاريخية والعرقية تتأجج الآن من جديد في مناطق أخرى .

وقد أعرب عن مشاعر الحرس على أن يتم تقليص النفقات العسكرية في العالم . ولا سيما بمناشدة البلدان النامية أن تخفض حيازاتها من الأسلحة لكي تحسن من تخصيص تدفق المعونة الاقتصادية . غير أن بعض التدابير المقترحة تعالج الأعراض دون الأسباب . وبغية وضع مسألة الانفاق العسكري في منظورها الصحيح ، ينبغي أن نتذكر أن النفقات العالمية الشاملة قد بلغت تريليون دولار في السنة ، وإن نصيب البلدان الصناعية منها يمثل ٨٠ في المائة من المجموع ، أما البلدان النامية فلها النسبة المتبقية وهي ٢٠ في المائة .

وتتضح أوجه التفاوت بجلاء إذا استند حسابنا إلى الأرقام المطلقة ، بل تزداد أوجه التفاوت وضوحاً إذا كان الحساب على أساس المتوسط الفردي . فلو أن البلدان الصناعية خفضت من نفقاتها العسكرية بنسبة ١٠ في المائة فحسب ، لتوفر عن ذلك ٨٠ بليون دولار إضافية يمكن توجيهها نحو التنمية الاقتصادية لأقل البلدان والمناطق حظاً . ويمكن للأمم المتحدة أن تنظر في اتباع وسيلة خلاقة وبناءة لحفز سباق نزع السلاح فيما بين البلدان التي لديها أعلى النفقات العسكرية ، وذلك بغية إعادة تخصيص أموال إضافية تشتد الحاجة إليها لإعادة تنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية .

وشمة اقتراحات شيقة ومثيرة للقرايح تتعلق بدور الدبلوماسية الوقائية الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة . ولنأخذ على سبيل المثال ، تعريف منع السلم الوارد في مشروع قرار يتعلق بعمليات صيانة السلم ، وهو مشروع ستبت فيه اللجنة السياسية الخاصة اليوم حيث يعرف منع السلم بأنه :

"... الأنشطة التي يخطط بها الأمين العام في مجال منع السلم ، وهي مساعيه الحميدة والوساطة والتوفيق وغير ذلك من الجهود الدبلوماسية ، التي يتم القيام بها مع إيلاء الاحترام على النحو الواجب لسيادة الدول الأعضاء وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وهي تشكل إحدى الوظائف الأساسية للأمم المتحدة ، وتعد من بين الوسائل الهامة لمنع نشوب المنازعات واحتوائها وحلها ولصون السلم والأمن الدوليين . " (A/SPC/46/L.9 ، الفقرة الخامسة من الديباجة)

ويعد هذا التعريف وصفاً مناسباً للدور الفعال الذي يضطلع به الأمين العام في ولاياته متعددة الجوانب بدعم تام من أعضاء الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بالأداء في عملية منع السلم وفي أنشطة الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بها هيئات أخرى ، مثل مجلس الأمن أو الجمعية العامة ، ينبغي أن تطرح هذه المسألة للمناقشة المريحة والشاملة بين أعضاء الأمم المتحدة بغية دراسة بارامتراتهما وفعاليتهما وتكلفتها .

والدبلوماسية الوقائية في الحقيقة هي بالتحديد كل ما يتصل بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة الواردة في المادتين ١ و ٢ من الميثاق . ولمعالجة الجوانب المتعددة للسلم والامن الدوليين ، يعد تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي إحدى طرائق الدبلوماسية الوقائية المناسبة . فالتوجيه البارز للموارد التي تحتاجها البلدان النامية لتلبية ضرورتها الانمائية العاجلة يشكل إحدى الوسائل الهامة التي تحول دون قيام الازمات أو اندلاع النزاعات . وهذا بدوره بمثابة خيار أكثر اقتمادا وفعالية من خيار عمليات صون السلم الواسعة النطاق والباهظة التكاليف والمثيرة لحساسية سياسية .

ولقد ظل الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي محتفظا بسلامته ومناسبته للوان بعد مضي ٢١ عاما من اعتماده . وهذا ، من جانب ، يبين نفاذ البصيرة لمن صاغوا الاعلان ، ولكنه ، من جانب آخر ، يبين أيضا مدى تخلفنا عن تنفيذ توصياته .

فمن ناحية ، نجد أن الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، التي ترتبط بالضرورة ارتباطا وثيقا بتعزيز الامن لجميع الدول واحلال سلم دولي دائم على نحو ما كرّر تأكيده الإعلان ، ولا تزال قائمة لم يقض عليها أو يُقلّل من اتساعها حتى الآن ، بل هي قد ازدادت اتساعا في معظم الحالات .

أما الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، والممارسة التامة لها ، والقضاء على انتهاكات تلك الحقوق ، وهي أمور عاجلة وضرورية لتعزيز الامن الدولي ، كما أكد علي ذلك الإعلان مرة أخرى بصورة رسمية ، فإنها لم تحقق إلاّ بمفلة انتقائية . ولئن كنا نرحب بالتقدم المشجع الذي أحرز مؤخرا في عدة مناطق من المعمورة ، فما زال علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق هذا الاعلان في مجموعه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويين الفردي والجماعي . ومن الجوهر في هذا الصدد أن تراعي كل البلدان وتحتزم على نحو صارم الديمقراطية وحكم القانون .

وخلاصة القول ، أنه توجد علاقة وثيقة بين تعزيز الامن الدولي ونزع السلاح والتنمية ، كما أكد علي ذلك الإعلان ، وهي أهداف ينبغي أن يواكب أي تقدم يحرز في أي منها ، إحراز تقدم مماثل في الأهداف الأخرى . وحسبما نرى ، ما زالت الحاجة ماسة إلى بذل جهود متواصلة لتحقيق الأولويات النبيلة والعاجلة التي نص عليها الإعلان منذ ما يربو على العقدين .

وفي خطابه في بداية المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة ، أكد رئيس البرازيل السيد فرناندو كولور ، أننا نواجه تحديا يتمثل في اعادة تشكيل العالم وبناء سلم لا يكون وليد التهديد المستمر بنشوب الحرب . وقد أشار أيضا إلى أن المهمة السياسية المتمثلة في بناء السلم لا تتحقق في فراغ ، إذ ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أبعاده المتعددة الجوانب .

وتعتقد البرازيل اعتقادا راسخا أن الديمقراطية والتنمية ونزع السلاح أمور تشكل بالضرورة دعائم صرح السلم الجديد . وينبغي النظر في تعزيز هذه الدعائم ، لا باعتبارها خيارات انتقائية لبلد أو مجموعة من البلدان ، ولكن باعتبارها من الأمور السياسية والاقتصادية والمعنوية التي لا غنى عنها للمجتمع الدولي ككل .

ولئن كانت المجابهة الايديولوجية والاستراتيجية تتراجع تدريجيا ، وفي الوقت الذي تسود فيه القيم الديمقراطية على الصعيد الدولي ، فإن بمقدورنا الآن بطبيعة الحال أن نعزز السلم والأمن الدوليين من خلال العمل التعاوني والقيم المشتركة .

وتسنع الآن فرصة فريدة أمام الأمم المتحدة وهذه اللجنة لتوجيه العالم إلى مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ، ومن أجل الأجيال القادمة ، هذه فرصة ينبغي علينا ألا نفوتها .

السيد هاينش (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني نيابة

عن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء أن أدلي ببيان حول الامن الدولي ، وهو ما يتناوله البندان ٦٧ و ٦٨ من جدول الاعمال .

إن موضوع مداولاتنا اليوم يتعلق بهدف الأمم المتحدة الاساس ومحورها أي صيانة السلم والامن الدوليين .

وتعتقد المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء أن السلم والامن لا يمكن أن يتحققا إلا بالاحترام الكامل للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي غيره من التعهدات الدولية بموجب القانون الدولي . وهي تود أن تذكر بمسؤولية مجلس الامن الاساسية عن صيانة السلم والامن بالإضافة إلى التزام الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بتنفيذ قراراته .

إن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء على قناعة بأنه ما من بديل - في نهاية المطاف - عن الحوار والمفاوضات والحلول السلمية عند التصدي للمشاكل والصراعات الدولية وهذا لا يعني ضمنا عدم بحث الخيارات الأخرى أو تطبيقها عند التصدي على القانون الدولي ، وعندما لا يحترم المعتدي معايير هذا القانون . إن النهج الحاسم الذي انتهجه مجلس الامن إبان أزمة الخليج قد أظهر أن المجلس يشكل أداة أساسية للدفاع عن السلم والامن الدوليين إذا ما تعرضنا للانتهاك بل ولاستعادتهما . ولا بد من البناء على السلطة السياسية والأخلاقية التي اكتسبتها هذه المنظمة ، لزيادة تعزيز فعالية المجلس مستقبلا .

إن المناخ الدولي المحسن يمكن مجلس الامن من ممارسة مسؤولياته بموجب الميثاق ممارسة كاملة . ولا يتضح ذلك فقط مما أظهره المجلس من استجابة إبان أزمة الخليج ، لكن أيضا من دوره في حل الصراعات الإقليمية الأخرى عن طريق الوزع المتزايد - بين جملة أمور - لعمليات صيانة السلم . وترحب المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء بهذا التطور وتطالب كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بمضاهرة جهودها لتعزيز التطورات الإيجابية التي شهدناها على مر العام الماضي .

إن إحدى الغرض الأساسية التي تتيحها الفعالية السياسية المتزايدة لمجلس الأمن ، وبيتيحها تمكنه من العمل بشكل متضافر ، تكمن في ميدان التسوية السلمية للنزاعات . فالخيارات المتاحة للمجلس ، مثل إيجاد بعثات لنقص الحقائق متنوعة بالقدر الكافي للاستجابة لمختلف التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان .

إن دور مجلس الأمن المتزايد الأهمية يتيح أيضا فرصا جديدة للأمين العام في مجال التسوية السلمية للنزاعات . وتفتتح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء هذه الفرصة للإشادة بالطرق المتسمة بالصبر والمثابرة التي اتبعتها الأمين العام ، بمؤازرة موظفيه التي لا تكل ، عند اتخاذها في الماضي صدارات ناجحة لإيجاد الحلول السلمية ، والطرق التي يواصل بها حاليا تشجيع الحلول السلمية لمشاكل المجتمع الدولي الراهنة إلى جانب الحلول دون ظهور صراعات جديدة .

إن صيانة الأمن الدولي وتعزيزه يبرهنان باتباع سلوك مسؤول في العلاقات بين الدول . ويجب أن يراعي هذا السلوك الأحكام الواردة في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ، بالإضافة إلى غيرها من الاعتبارات الأوسع نطاقا . إلا أن السلوك المسؤول من جانب الدول في الشؤون الدولية بقصد صيانة الأمن الوطني والدولي يتطلب أكثر من مجرد الامتناع عن شن العدوان .

لذا ، يسعد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن تلاحظ أنه عقب الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة ، أصبحت العلاقات الدولية تتسم على نحو متزايد بالشعور بوحدة القيم والمشاركة في المسؤولية . وهذا التطور تطور محمود في وقت يصبح فيه العالم أكثر ترابطا ، وخاصة في مجال الأمن . وثمة إمكانيات جديدة للتعاون الدولي يجب تحقيقها لفائدة الجميع .

وعلى الرغم من حسن العديد من الصراعات الإقليمية خلال العام الماضي ما زالت هناك بعض الصراعات المتبقية ، وأخرى تظهر حديثا وكلها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ففي هذا العالم الذي تترايط فيه أجزاء المجتمع الدولي ، تلقى هذه

المشاكل عبثاً ثقيلًا على الجميع . إن الحوار والتعاون هنا أفضل استجابتين للمشاكل الأمنية على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء . وتأمل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء في بذل جهود جادة لتحقيقا لهذه الغاية على كل مستوى إقليمي بالاستفادة من تجربة الآخرين في هذا المضمار ، لأن الدول الاثنتي عشرة تعتبر الامن أيضا من المسائل التي تدخل في مجال الاهتمام الإقليمي ، كما سلم بذلك الفصل الثامن من الميثاق .

في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، طورت الدول الاعضاء الـ ٣٨ من أوروبا - أمريكا الشمالية معايير للسلوك تركز أساسا على مبادئ الميثاق ولكنها من حيث النطاق والالتزام تمضي شوطا أبعد منه . فميثاق باريس الذي أبرمته قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، يعبر عن توافق الآراء الديمقراطي السائد حاليا في أوروبا ويعلن - بين جملة أمور - أن احترام حقوق الإنسان وممارستها ممارسة كاملة وإرساء قاعدة الحرية والعدالة والسلم ، وكذلك الحرية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، والمسؤولية البيئية ، كلها أمور لا غنى عنها لتحقيق الرخاء .

ولا تقتصر الأولوية التي توليها المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء على المعايير بل تمتد إلى آلية إدارة الازمات أيضا في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . إن استخدام آلية الطوارئ هذه في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا منذ بداية الازمة في يوغوسلافيا يسلط مزيدا من الضوء على أهمية الترتيبات الإقليمية التي تعالج - بين جملة أمور - القضايا الأمنية .

ولا ينبغي أن ينتقص توكيد المصالح الوطنية من مفهوم الامن القائم على التعاون والمشاركة في القيم . ويوضح نهج مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا حيال الامن أن الامن في حد ذاته مفهوم له أبعاد مختلفة ولا يقتصر على الجوانب العسكرية وحدها . إن احترام حقوق الإنسان والحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية هما أيضا بعدان هامين إذا ما كان للأمن أن يكون دائما ذا معنى حقيقي . إن تقدم حقوق الإنسان

والحريات الأساسية الذي شهدناه على مر السنوات القلائل الماضية لا يمكن إلا أن يخدم تعزيز الأمن الدولي . وترى المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن الممارسة الفعالة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها لا تنفصل عن السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين .

وفي ضوء ذلك ، ترحب الدول الاثنتا عشرة بالمقترحات التي قدمتها دول البحر المتوسط لزيادة التعاون في المنطقة . وتلاحظ المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء في هذا السياق المقترح الخاص بعقد مؤتمر معني بالأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط . وتعتبر الدول الاثنتا عشرة من المفيد أن تتعاون بلدان البحر المتوسط تعاوناً وثيقاً على أساس المبادئ والتدابير الكفيلة بتعزيز الأمن والاستقرار ، وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

يجب أن تبرز الدول على احترام السلم والأمن الدوليين ، وذلك بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، كما يتعين عليها أيضاً القيام بذلك بالانخراط في تدابير لتحديد الأسلحة وتخفيضها وبناء الثقة .

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء مقتنعة بأن تجربة المفاوضات المكثفة الخاصة بتحديد الأسلحة قد أبرزت البُعد الإقليمي للأمن الذي يتركز أساساً على عملية الحوار والمفاوضات . وبالرغم من أن بعض البلدان في مناطقها المعنية قد تجد نفسها لا تزال في بداية هذه العملية ، فإن من الواضح أن النهج الإقليمي لتحديد الأسلحة لا يزال على ما كان له دائماً من الأهمية لتحقيق السلم والأمن الإقليميين بل والدوليين أيضاً .

وأود أن أختتم كلمتي مؤكداً على أنه لا يزال من الجوهر أن يقوم المجتمع الدولي بحفز وتعميق الوعي الحالي بوجود مصلحة مشتركة في تعزيز السلم والأمن الدوليين . والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تؤكد من جديد التزامها بتحقيق هذا الهدف واستعدادها للتعاون مع سائر الأطراف على استكشاف السبل الأخرى الكفيلة بتوطيد السلم والأمن الدوليين .

السيد عبد الغفار (البحرين) : يعتبر الأمن الدولي مسألة حيوية لدول العالم قاطبة . وهذا الأمر يقتضي منا التفكير في التساؤلات الجديدة التي يطرحها المجتمع الدولي لمواجهة قلق المستقبل بشأن التطورات المستحدثة والمتعلقة بقضايا الأمن الدولي . وأهمية هذه التساؤلات تأتي من حقيقة مؤداها أن السياسة الدولية بدأت تتمحور حول نمط جديد من العلاقات بين الأمم المتحدة بعد أن انتهت الحرب الباردة بكل ما حفلت به من توترات وتناقضات وصراع محموم بين الشرق والغرب .

إن للأمن الدولي إشكالية تتركز على تساؤل جوهري . وهذا التساؤل هو : ما الهدف الأساسي للأمن الدولي في النظام العالمي الجديد الذي بدأ يبرز شيئاً فشيئاً من ركام الحرب الباردة ؟ أهو يهدف إلى استقرار دائم ومزيد من التقدم والتطور في نوعية الحياة لجميع شعوب الأرض ، أم أنه يهدف إلى معالجة وقتية للأمن في العالم والقضايا المرتبطة به ، بحيث لا تمر فترة زمنية إلا وتبدأ الطاقات الكامنة في الانطلاق مسببة الانفجارات السياسية والاجتماعية لتهدد المجتمعات والأمن العالمي من جديد .

وידعوننا تحديد إشكالية الأمن العالمي بهذه الصورة إلى التبصر وإعمال الفكر في كيفية بناء نظام أمن عالمي يتجنب المثالية ، ويكون أقرب إلى الواقع الموضوعي للسياسة الدولية الراهنة ، بحيث تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات والمعطيات الجديدة في العالم المعاصر . وفي اعتقادنا أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه ينبغي أن تركز

على اكتشاف قواسم مشتركة لأنماط من التعاون والتناغم بين الأمم ، برؤية جديدة تتخلص من نمط الفكر الايديولوجي والاستراتيجي الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة . وتستمد هذه الخطوة أهميتها من حقيقة مؤداها أن انتهاء الحرب الباردة لا يعني انتهاء التهديدات والازمات الاقليمية . وهناك من يرى أن انتهاء الحرب الباردة قد يؤدي الى انتشار المنازعات في غياب نظام إدارة الازمات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، الذي استمر طوال فترة الحرب الباردة . ومن هنا تأتي أهمية دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين في إطار النظام الدولي الجديد . وهذا ما تؤكدته المادة الاولى من الميثاق التي تنص على "حفظ السلم والامن الدولي ... [واتخاذ] التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ، [وقمع] أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ..." .

لقد أثبتت تجربة القرن الحالي أنه لا يمكن إرساء دعائم أمن دولي حقيقي ، ما لم يكن هذا الامن على نطاق عالمي . ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور هام ، وذلك بوضع تدابير لهذا النظام من خلال استثمار امكانياتها المتاحة في تحديد وتعزيز الاتفاقات المتعلقة بإجراءات بناء الثقة وتنفيذها ، وتشجيع الدول الاعضاء على الدخول في مفاوضات بشأن وضع أساس نظام الامن الدولي ، والمساعدة في تهيئة المناخ السياسي الملائم الذي يمكن في ظله عقد الاتفاقات وتأكيد الالتزامات الدولية السابقة . لقد أصبحت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من مفهوم الامن الدولي . ولهذا فهناك حاجة ماسة الى حوار بناء وتعاون إيجابي بين دول العالم بغية وضع نظم أمنية مناسبة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين . ولا يخامرنا شك في أن العقد الراهن ملائم لإجراء تقييم جديد وجاد للوضع الشامل المعني بالامن والسلم الدوليين نظرا لحالة الوفاق السائدة والتطورات السياسية الايجابية المستجدة في العلاقات الدولية . وهناك دلالات في إطار الأمم المتحدة على وجود وعي متنام فيمما يتعلق بالحاجة الى التفكير من جديد في مسائل الامن الاساسية ، في ضوء القيم

والمصالح الانسانية المشتركة التي تدعو الى اتخاذ أسلوب تعاوني نحو حل المشاكل العالمية والاقليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الوارد في الميثاق . ولهذا فإنه ينبغي العمل من خلال بذل الجهود من أجل استنباط نظام أممي دولي يمكن الشعوب والأمم من تأكيد حقوقها ومصالحها وهويتها في ظلها ، وذلك بالتعاون بدلا من التنافر والتنافر وسباق التسلح مع الآخرين .

إن مستقبل هذا الكوكب يكمن في بناء نظام أمن دولي فعال وغير تمييزي وعالمي يشمل جميع الدول على أساس التعاون والحوار . وفي هذا الصدد ، فإن المجتمع الدولي مدعو أكثر من أي وقت مضى الى الاسهام في بناء هذا النظام عن طريق وضع تدابير جماعية مؤثرة ضد أي إخلال بالأمن ، واتخاذ الخطوات اللازمة لحل الأزمات والنزاعات القائمة ، ووقف سباق التسلح ، وتشجيع إقامة حوار دولي وبذل جهود متضافرة في هذا الشأن . وإننا نأمل أن يؤدي التعاون والحوار بين الدول الى تعزيز النظام الاممي الدولي . ونطمح أن تلعب الأمم المتحدة دورها الايجابي والبناء في إرساء قواعد هذا النظام ، وذلك من خلال الخبرات الكثيرة التي تمتلكها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الأعضاء بأن

قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بالأمن الدولي ستقفل اليوم الساعة ١٨/٠٠ . كما أود أن أذكر الممثلين بأن الموعد النهائي لتقديم أي مشاريع قرارات تتعلق بالبندين ٦٧ و ٦٨ هو يوم الاثنين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، الساعة ١٨/٠٠ .

ولذا أرجو من الوفود الراغبة في مخاطبة هذه اللجنة في هذا الشأن أن تدرج

أسماءها على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠